

بيان صحفي

يتابع تجمع الخبراء الموريتانيين في المهجر، مثل غيره من مواطنيه والفاعلين في الحياة العامة، باهتمام بالغ الأحداث الحالية التي أعقبت التحقيقات الأخيرة حول الحوكمة في بلادنا خلال الفترة 2009-2019.

وقد سجل التجمع تأييد الجمعية الوطنية للعمل الذي أنجزته لجنة التحقيق البرلمانية ومصادقة النواب على تقرير اللجنة، وهو التقرير الذي يشير بأصابع الاتهام إلى الفساد والاختلاسات التي شابته تسيير العديد من الشؤون العامة خلال العشرية المنصرمة.

إن إنشاء لجنة التحقيق وتمكينها من أداء مهمتها دون أي عائق وإحالة تقريرها إلى العدالة لاتخاذ ما يلزم، أمور تنم كلها عن: (أ) استعادة البرلمان لدوره كسلطة رقابية على العمل الحكومي، مثل ما هو الحال في أي نظام ديمقراطي جدير بهذا الاسم، (ب) عهد جديد من الحكم الرشيد تلجّه بلادنا في المجالين الاقتصادي والمالي.

كما تشكل استقالة الحكومة، إثر ورود أسماء بعض أعضائها في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، سابقة في تاريخنا السياسي. وستسلط تلك الاستقالة الضوء على وجوب التحلي بحسن السلوك أثناء أداء الوظيفة الوزارية وتؤكد أهمية تحمل الموظف للمسؤولية في كل المهام العامة التي يتقلدها بوصفه خادما للشعب الموريتاني.

ويعبر تجمع الخبراء الموريتانيين في المهجر عن ارتياحه لهذه الخطوة النوعية في نظام الحوكمة في بلادنا ونمط سير مؤسساتها.

وانسجاما مع هذه التطور الإيجابي، يعرب التجمع عن (ا) تمنياته بأن تأخذ العدالة مجراها وتؤدي عملها بكل استقلالية، (اا) أمله في أن يخضع اختيار الرجال والنساء، الذين سيتولون الحقائق الحكومية والدوائر الأخرى في جهاز الدولة في الظرف الحالي وفي المستقبل، لهذا المطلب المتجدد القائم على احترام المبادئ الأساسية للحكم الرشيد وخاصة تلك المتعلقة منها بالالتزام بخدمة التطلعات المشروعة والشاملة للمواطنين وبالنزاهة والشفافية والاستعداد للمحاسبة.